

## تفكك الصومال: هل يستمر منطق إدارة الأزمة؟

محمد عمر أحمد \*

ظل الصومال متروكا لمصيره، أو هكذا بدأ، إلى أن برزت الحاجة إلى مواجهة تداعيات الأوضاع فيه بعدما باتت ذات أثر خارجي، وتحديدأ عبر مظهرى القرصنة البحرية وتوطن التنظيمات الإرهابية. وهكذا، تقدم إلى الواجهة البعد العالمى للأزمة الصومالية. ولكن مأساة الصوماليين تتجسد فى مشاهد عديدة، أبرزها الأفتقأ إلى النظام الضابط، وانعدام ضرورات الحياة، وانتهاك حقوق الإنسان، والهروب صوب المهجر بامتطاء قوارب الموت للدخول إلى أوروبا، ونزيف العقول، إلى جانب المشاكل البنينة، والاندحارات الاقتصادية، وضياع الهوية الوطنية الجامعة. فهل العالم قادر على حل مشكلة الصومال، أم أن خياره الطاغى هو "إدارة الأزمة" التى تنبئ بالبقاء دموية؟

### مقدمة

محمد سياد برى. وفى خضم الحرب الباردة، أأأار برى أن يكون إلى جانب الأتحاد السوفيتى. إلا أن موسكو تخلت عن الصومال فى العام 1977 لصالح أثيوبيا التى كانت تحت حكم الشيوعى منغستو هيلأ مريم. وفى نهايات ثمانينات القرن الماضى، غرقت إيطاليا فى أزمتهأ السياسية الداخلية، ولم تعد قادرة على ملء الفراغ الذى أأأته تفكك الأتحاد السوفيتى. وأصبحت روما عاجزة تماما عندما دخلت القوات الأميركية إلى الصومال فى 1992 وفقا لاتفاق مع الأمم المتحدة تحت ستار التذخل الإنسانى

فى تشرين الثانى/ نوفمبر 1949، اعترفت الأمم المتحدة باستقلال الصومال، إلا أنه بقى تحت الوصاية الإيطالية. وفى 26 حزيران/ يونيو 1960، أعلنت محمية "أرض الصومال" البريطانية فى الشمال استقلالها. وبعد ذلك بخمسة أيام، استقل الصومال الإيطالى وتوحد مع "أرض الصومال". وهكذا، يمكن القول أن التاريخ السياسى الحديث للصومال، بعد الاستقلال، بدأ بشكل متعثر. وفى العام 1967، خسر آدم عبد الله عثمان، أول رئيس بعد الاستقلال، الأنتخابات، فانتقلت السلطة إلى عبد الرشيد على شرماركى والد رئيس الوزراء الحالى. وبعد ذلك بعامين، أأأل الرئيس شرماركى، فخلفه

على عاتقها مهمة التصدي لـ "الشباب المجاهدين" وعدم تمكينهم من الانقضاء على حكومة الرئيس الشيخ شريف، للحيلولة دون أن تفسح الصومال المجال لـ "القاعدة"، فتخرج في النهاية عن السيطرة. وتعد حركة الشباب المجاهدين أقوى جماعة مسلحة ومدربة تدريباً عالياً في الصومال، وتبنى أسلوب الهجمات الانتحارية للتخلص من الخصوم السياسيين. و"الشباب" لتنظيم جهادي سلفي تطور عبر مراحل عديدة منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، ليصل إلى شكله الحالي. وهو لا يعتمد في تشكيلته على الانتماء القبلي بل على العامل الأيديولوجي.

ويتحالف "الحزب الإسلامي" - تنظيم سلفي آخر مسلح - بزعامة حسن طاهر أويس مع حركة الشباب في القتال ضد الحكومة الانتقالية وقوات "أميصوم" الإفريقية. لكنه تحالف مرحلي هش، عرف معارك بينية إلا أنها لم تتطور إلى صراع شامل. وهناك تباين شديد في مواقف التنظيمين من مسائل حساسة، مثل الارتباط بالعامل الخارجي، حيث تعلن "حركة الشباب" ارتباطها بـ "القاعدة"، وترغب في عولمة الصراع في القرن الإفريقي، بينما يطرح الحزب الإسلامي رؤية محلية تقف عند إقامة حكومة إسلامية تطبق الشريعة وتخلص البلاد من تدخلات دول الجوار والغرب. وثمة إشارات إلى وجود مئات المتطوعين الأجانب، ولاسيما من الولايات المتحدة وأوروبا ووسط آسيا، يحاربون في صفوف الشباب المجاهدين، مما يعني تغلغلاً مباشراً لتنظيم "القاعدة" في الصومال.

وفي أوائل عام 2009، قررت "حركة أهل السنة والجماعة" - وهي حركة صوفية مسلحة موالية لإثيوبيا - الوقوف في وجه مقاتلي الشباب المجاهدين، فتمكنت من إعاقة توسعهم نحو أقاليم الوسط والشمال في الصومال. كما قامت هذه الجماعة، من خلال التعاون مع مسؤولي الأمم المتحدة ووجهاء العشائر المحليين، بإدارة المناطق التي تقع تحت سيطرتها، مستفيدة من دعم وتأييد السكان المحليين. وأخيراً توصلت جماعة "أهل

في عام 1991، انهارت حكومة الرئيس سياد بري بعد أن أنهكتها الجبهات المسلحة التي تأسست على أسس قبلية. وفي ظل غيبة حكومة تدبير البلاد، وحالة "حرب الجميع ضد الجميع" حيث انخرطت البلاد في صراعات بين الفصائل على الأغذية، والأراضي، والمكانة المعنوية أو الرمزية، نشأ وضع غريب، فأصبحت الصومال دولة وجودها ذاته موضع شك، وتفشت المجاعة وتدهورت الأوضاع الإنسانية، وبات المواطنون يهربون من أعمال العنف، وبدأ الكثيرون يتساقطون جوعاً في جنوب الصومال.

وبقيت الصومال - وخصوصاً القسم الجنوبي - يعيش حالة من الفوضى في ظل سيطرة أمراء الحرب المتنازعين، ومحاولات عربية وإقليمية لإقامة حكومة، حتى شهدت ديناميات الصراع تحولاً مهماً يتمثل في سيطرة "اتحاد المحاكم الإسلامية" على مقديشو عام 2006. وهذه نشأت رويداً، ومن قلب جماعات إسلامية تقليدية، بناء على الضرورات المتعلقة بتسيير الحياة في مخيمات النزوح وحاجات الفصل في المنازعات.

وقد انتخب شريف شيخ أحمد (45 عاماً) وهو إسلامي معتدل، ورئيس "المحاكم الإسلامية" نفسها، رئيساً انتقالياً للصومال في كانون الثاني/يناير 2009، بمقتضى اتفاق جيبوتي للمصالحة الوطنية. وأدى ذلك إلى شق صفوف المحاكم الإسلامية ما بين "معتدلين" يمكن للمجتمع الدولي احتواؤهم، ومتطرفين وضعوا في قوائم الإرهاب لدى أمريكا.

كذلك أدى انتخاب شريف شيخ أحمد إلى استنفار حاد بين الرئيس وجماعات إسلامية، على رأسها التشكيل الذي يعرف باسم "الشباب المجاهدين"، تطالب بتطبيق الشريعة وبرحيل القوات الأجنبية من الصومال. وكان في البلاد خمسة آلاف وثلاثمائة جندي من أوغندا وبوروندي ضمن قوات "أميصوم" الإفريقية، ترابط في المرافق الحيوية من العاصمة الصومالية والقصر الرئاسي، وقد أخذت

2008 عندما تبنت حركة الشباب تفجيرات في كل من هرجيسا وبوصاصو.

3. مناطق الجنوب والوسط: وهي ثماني محافظات تحتضن نسبة سكانية تقارب ثلثي الصومال وتشمل المناطق الزراعية الخصبة، حيث بها نهرا جوبا وشبيلي، كما تشمل العاصمة الصومالية مقديشو التي تتحصن حكومة الرئيس شريف شيخ أحمد في جزء صغير منها يشمل المطار الدولي والميناء والقصر الرئاسي، تحت حراسة المدرعات الأوغندية والبورندية والقوات الحكومية، وفيها مدينة بلدوين (وسط الصومال 340 كم شمال العاصمة، وهي في قبضة "حركة الشباب" و"الحزب الإسلامي") وبيضاوة (220 كم غرب العاصمة، وهي المقر السابق لرئيس الحكومة الفيدرالية عبد الله يوسف أحمد الذي أعلن استقالته في 29 كانون الأول/ ديسمبر 2008 مفسحا المجال أمام الرئيس الجديد شريف شيخ أحمد) ومدينة كيسمايو 500 كم جنوب العاصمة (مقفل حركة الشباب)، ومدينة جوهر (عاصمة إقليم شبيلي الوسطى 90 كيلو شمال مقديشو). وتمتد سيطرة الفصائل الإسلامية حتى الحدود الإثيوبية الكينية. وتتقاسم معظم تلك المحافظات حركة الشباب المجاهدين والحزب الإسلامي، باستثناء بعض مديريات إقليم جالجدود في الوسط الذي يسيطر عليه الفصيل الصوفي "أهل السنة". وكلما اشتدت الحروب كثرت حالات النزوح والهجرة نحو كينيا ونحو اليمن عبر بونت لاند على البحر الأحمر.

والآن تثار المناقشات حول إقامة المزيد من الكيانات الفيدرالية، ووجاهة مبررات الانفصال (في الشمال)، وحول الشكل الأمثل لنمط الحكم: أهو الحكم المركزي أم الفيدرالي أم الإسلامي؟ والواقع الحالي يشير إلى قوة خيار التفكك والانفصال - ولو في ثوب الفيدرالية - نتيجة لتمادي حلقات الصراع في بعض الأقاليم الجنوبية من البلاد التي أصبحت حاضنة للجماعات المتصارعة، بينما تشهد بعض

السنة" إلى اتفاقية تحالف مع الحكومة الانتقالية في أديس أبابا في 15 من شهر آذار/ مارس الجاري.

### ظاهرة التفكك... ومرحلة الوعي بالمشكلات

تبلغ مساحة الصومال 638 ألف كلم مربع، وعدد سكانه عشرة ملايين نسمة تقريبا. وهو بعدما نعم بوحدة إقليمين من أقاليمه بعد الاستقلال عام 1960، بدأ الآن يعاني من "أزمة" تشرذم وانشطارات داخلية، بعد أن نشطت الهويات الفرعية ليصبح عمليا ثلاث مناطق كبيرة (شبه دويلات) في سجل المنظمات الدولية هي:

1. جمهورية "أرض الصومال" - الأقاليم الشمالية الغربية لجمهورية الصومال - وعاصمتها "هرجيسا"، وكانت قبل الاستقلال محمية بريطانية، وتناخم إثيوبيا وجيبوتي وبها ميناء بربرا الحيوي المطل على خليج عدن ورئيسها (طاهر ريالي كاهن) وقد أعلنت انفصالها عقب سقوط حكم سياد بري عام 1991. وتتعامل معها دول الجوار والقوى الغربية والمنظمات الدولية كأمر واقع، رغم أنها غير معترف بها من أي دولة في العالم، وتحظى بقسط كبير من الاستقرار، وبها مؤسسات الدولة الفاعلة وأحزاب سياسية تتنافس على السلطة.

2. بونت لاند، وهي ضمن الحكومة الفدرالية، ولكنها تتمتع بحكم ذاتي، وتقع شمال شرق الصومال، مطلة على خليج عدن، وبها القسم الأطول من الساحل الصومالي، ولذا تكثر في شواطئها عمليات القرصنة، وبها مؤسسات الدولة الفاعلة، ورئيسها عبد الرحمن شيخ محمد، وعاصمتها "جاروي" ويوجد ميناء بوصاصو المتناخم لخليج عدن والقريب من سواحل حضرموت (مكلا). وفي هذين الإقليمين الواسعين تنشط المنظمات الدولية، ولا تتواجد فيها الفصائل الإسلامية المسلحة عسكريا، ولكن أحيانا تصل إليها أيادي تعبت بأمنها بإحداث تفجيرات كما حدث في تشرين الأول/ أكتوبر

أراضيها. ولفشل الدولة الحديثة في الصومال عدة عوامل أهمها<sup>1</sup>

○ أن آليات الدولة الحديثة لم تأت عبر التطور الذاتي، وإنما كانت إرثاً من الاستعمار، فالأحزاب الصومالية حين كانت تطالب برحيل المستعمر لم تكن تعي حجم المخاطر التي هي مقبلة عليها، وكان ههما الوحيد هو الإطاحة بالاستعمار، والجلوس على كرسيه والعيش كما يعيش، دون أن تتشكل طبقة سياسية ذات خبرة تبصر مواطن الخلل. مما يعني أن الهياكل الدولتية عديمة القيمة إذا لم توجد الرؤية المحلية التي تحافظ عليها.

○ قلة من المثقفين بثقافة المستعمر هي التي استأثرت بالتركة، واشتغلت بجمع الثروات، متخذة الحكومة بمثابة ناقدة حلوب، وأصبح تولي المنصب الحكومي طريقاً للمشاركة في النهب المشروع، في ظل الفساد الإداري وانعدام الرقابة التي تحد من جرائم الاختلاس أو سرقة الأموال العامة.

وأخيراً هناك دور "القبليّة المسيية" المنفلتة من ضوابط "الأعراف المهذبة" التقليدية، وهو إنفلات حصل نتيجة تفاعلها مع سياسات المستعمر، واتخاذ النفعيين لها مطية للوصول إلى المآرب الشخصية والفئوية.

كما رأى باحثون أن مفهوم الدولة غريب على الصوماليين، البدو الرحل، وأن دولتهم بين عامي 1960-1991 كانت حالة استثنائية استمرت بفضل المعونة الخارجية والقوة العسكرية لنظام سياد بري. ويرون أن الكيانات الإقليمية والمحلية كافية لإدارة البلاد، ويجب أن توجه إليها المساعدات الخارجية. ويستدلون على ذلك من أن الناتج المحلي لا يكفي لتثبيت دولة عصرية، وأن دولة كهذه ستكون عالية على المجتمع الدولي. ولكن أغلبية الصوماليين الذين أخذوا استقلالهم قبل معظم الدول الإفريقية لا يرون

المناطق مرحلة "التكيف مع الأزمة" مستعيدة بعض قدرات التحكم في الأحداث السياسية، وقد مارست تجارب أولية في التنمية بشراكة المنظمات الأجنبية، وبتحركات مواطنيها، ووجدت أشكال من التنمية الاقتصادية وتحسين آليات الحكم.

ولعله يمكن القول أن المجتمع الصومالي يذلل الآن إلى مرحلة يمكن تسميتها ب"الوعي بالمشكلات" والاعتراف بها، والتعاطي معها بعقلانية، وهي مرحلة ضرورية لتشكل الوعي السياسي الذي يمهد لمرحلة إدارة التناقض بين مكونات المجتمع والتعايش معها.

### تجليات الأزمة ومقاربات التشخيص

هناك العديد من الأسباب الداخلية التي ساهمت في بروز المشكلة وتفاقمها. فعلى الصعيد السياسي، هناك أثر الميراث الاستعماري، وفشل التجربة الديمقراطية البرلمانية، ودكتاتورية الحزب الواحد، والاستئثار بالسلطة، وتراجع قوة الدولة وسيادتها على إقليمها في ظل تصاعد الصراع على السلطة. وعلى الصعيد الاقتصادي، يجري غالباً التشديد على فقر الصومال وضعفه الاقتصادي، ومؤشرات ذلك في القطاعات المختلفة (زراعية - صناعية - تجارة وخدمات). وعلى الصعيد الاجتماعي، ركزت التحليلات على أسباب مثل: نفشى الروح القبليّة، وإعلاء الولاءات التحتية على الولاء للدولة، وغياب الهياكل الاجتماعية اللازمة لقيام واستمرار الدولة الحديثة. وقد أضيف إلى تلك الأبعاد أسباب أخرى مثل الانشقاقات الدينية بعد فترة سيطرة المحاكم الإسلامية 2006.

وفيما يتعلق بفشل الدولة الحديثة في الصومال، تجدر الإشارة أولاً إلى أن مفهوم الدولة العصري معقد، سيما حين تتفاعل مع الدولة معطيات قبليّة ودينية متعددة. ثم أن بعض الدول تصنف كفاشلة وفق معايير ينصب معظمها حول التنمية وحقوق الإنسان ومدى قدرة الدولة على السيطرة على

<sup>1</sup> محمد عاشور، "أسباب المشكلة الصومالية" مقالة في "إسلام أون لاين" بتاريخ 1 تشرين الأول/أكتوبر 2001

والتساوي في المواطنة، والأمل في تداول السلطة، قد سدت في وجه الأفراد والجماعات. وأصبح الصومال يشبه الكثير من الدول التي لا تستطيع مجتمعاتها أن تحميها ضد المخاطر الخارجية والتدخلات الأجنبية، لأن الدولة انشغلت بمصالح الفئة التي سيطرت عليها ونسيت تقوية وتنظيم مجتمعاتها، فدب فيه الضعف والتشردم والصراعات، الأمر الذي يجعل هذا المجتمع عاجز عن اعانة وحماية الدولة المنكشفة امام الخارج والداخل.

والآن، وبعد أن طالت فصول الأزمة، فقد الشعب الصومالي القدرة على التحكم في الأحداث أو البيئة أو حتى السيطرة على السلوك. وقد نتج عن الأزمة آثار غائرة في نفسية المواطن أدت إلى تغيير نظرتة إلى الدولة نفسها ووظائفها، فلا يراها - كما هو الأصل - حارسة لمصالحه، بل ويعتبر مطالببتها بتوفير ضرورات الحياة أمراً عبثاً. وانخفض سقف مطالب المواطن لتقتصر على الاستقرار وتحقيق الأمن والمصالحة. فالحكومة أصبحت كياناً عارياً منهاراً لا ينتظر منه الحماية.

### الأسرة الدولية .. إدارة الأزمة وليس حلها

بما أن الصومال أصبح يمثل تحدياً أخلاقياً كبيراً في عالم اليوم، ولم يعد أحد بمنأى من الاكتواء بنتائج الإهمال وفشل الدولة، مثلما حدث مع ظهور مشكلة القرصنة، فقد أصبح البحث عن حل أهم من أي وقت مضى.

وبمرارة يمكن القول أن البعد الدولي هو ما يحفز اليوم البحث الجاري عن حلول، بينما لم يتم الالتفات لآلاف القتلى، وملايين المهجرين من الصوماليين على مدى كل السنوات السالفة، ولم يتدخل المجتمع الدولي لنجدة مئات الآلاف من الأطفال الصوماليين الذين فقدوا حياتهم وحاضرهم ومستقبلهم، ولا الالتفات إلى الآلاف من الهكتارات التي حرقت ودمرت وأصابها الجفاف، وآلاف الأميال من شواطئ البحار التي تلوثت بفعل رمي النفايات السامة والنووية. وأنه، نتيجة لفشل الدولة، فقدت

استحالة في إثبات سيادتهم المنهارة مرة ثانية ما دامت كل الدول الإفريقية محتفظة بكياناتها<sup>2</sup>.

ولكن، لماذا يعاني الشعب الصومالي هذه الصراعات طالما أنه موحد إثنياً؟ قد نجد تفسير ذلك في سيادة الحالة القبلية على الحياة السياسية، إلا أنه يجب لحظ التفسير التاريخي أيضاً، حيث كان هناك تمييز ضد الشمال أثناء فترة سياد بري. والشعب الصومالي لم يعرف كيان الدولة، باعتبار أن أغليبيته رعاة، وقد قبل الصوماليون الدولة عام 1960 لتكون وسيلة، وليس غاية، لتحقيق الوحدة الوطنية الصومالية في سبيل الحصول على الإمارات الخمسة، ومنها جيبوتي، وإقليم الحدود الشمالية (NFD) وأوجادين. فلما تراجعت الدولة عن تحقيق هذا الحلم شاعت الفوضى بين فصائل قبلية وغيرها<sup>3</sup>.

### التجربة الدكتاتورية.. النموذج السيء

شهدت الصومال بعد مرحلة الاستقلال تجربة سيئة للحكم في عهد ثورة 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1969-1991. فقد مثلت حقبة الحكم الاشتراكي فترة اتصفت بكل خصائص النظام العسكري ومساوئ الدولة التسلطية، دون أن تعدم "الثورة" صبغ وجهها بأشكال المناورات المظهرية مثل الدستورية، والانتخابات، وحماية الحريات، وإنشاء النقابات، وتأسيس القانون، والفرص المتساوية. وبمعنى آخر، فإن الحكومة الصومالية عاشت حياة الانقسام النفسي والمسلكي، وبرهن سياق الأحداث التي تلت سقوط النظام صحة هذا الحكم القاسي عليها. ولم يكن من المستغرب في دولة كهذه وجود عنف سياسي وتطرف أو نشاطات غير علنية أو احتماء مماثل لاحتمائها بالخارج أو تفوق خطر داخل القبيلة أو المذهب أو العرق أو الثقافة، ذلك أن كل طرق القانون والمؤسسات غير المنحازة،

<sup>2</sup> عبد الله شيخ محمد عثمان - الصراع الأهلي في الصومال

مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية، الرياض، ص 107

<sup>3</sup> الدكتور نصر إبراهيم، العميد الأسبق لمعهد الدراسات الإفريقية

في القاهرة، حوار مع موقع إخوان أون لاين 2006/06/26

وحدد البيان المشترك طريقين للعمل المتكامل من أجل الصومال، أولهما على المدى القريب، وينبغي أن تكون الأولوية فيه لتحقيق الأمن والمساعدة الإنسانية، مطالباً في هذا السياق بضرورة تعزيز قوات الأمن الصومالية، ودعم بعثة الاتحاد الأفريقي، وتكثيف العمل من أجل توفير المساعدات الإنسانية للشعب الصومالي. وأضاف البيان إنه تتوجب صياغة استراتيجية شاملة بمعالم واضحة وجدول زمني من أجل تحقيق الاستقرار في الصومال، وأنه يمكن إطلاق ميثاق للصومال في مؤتمر دولي يعقد هذا العام، ينبغي أن يجرى الإعداد له بشكل دقيق، وبمشاركة بلدان المنطقة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية و"الإيغاد"، وأن يكون بمثابة إشارة قوية من المجتمع الدولي لدعم الحكومة الصومالية.

ولأنه لم يعد من الممكن تمييز ما يدور في الصومال عن صراع المصالح الدولية والإقليمية في القرن الإفريقي، فإن تحقيق مصالحه الداخلية تستند إلى قدر من التوافق ممكن عن طريق توفير دعم دولي وإقليمي لازم للحكومة الحالية تثبيتها لها، لأن امتداد فترة غياب المؤسسات الحكومية الفاعلية منذ 1991 يعطي للمتفيعين من الأزمات فرصة لتكرار عملية تقلب الحكومات. وفي هذا السياق، يمكن الاستفادة من واقعة أن بعض المناطق في الصومال (كأرض البونت، وأرض الصومال) تعيش حالة من الاستقرار النسبي، وقد قطعت شوطاً في بناء مؤسسات محلية. أما بالنسبة للعاصمة الصومالية، فإن المهمة أكثر تعقيداً، وتتطلب شروطاً أساسية أهمها: وجود مصلحة دولية جادة ترجح خيار "حل الأزمة" لا إدارتها. فالإدارة تلك هي المقاربة الطاغية بفعل سعي مختلف الجهات إلى تعزيز نفوذها في البلاد، وانخراطها في تنافس متعدد الدوافع تقع على رأسه الاعتبارات الجيوستراتيجية. وأخيراً، ورغم أن التخلص من "القاعدة" قد بات مهمة شاقة ومعقدة، فهو قد يتيسر إذا ما كفت التدخلات الإقليمية والدولية التي تتغذى منها "القاعدة" وتستخدمها لتبرير وجودها في القرن الإفريقي. وسيفسح ذلك المناخ وتلك الإرادة، إذا ما

الصومال السيطرة والسيادة على أراضيها، لتتحول في النهاية إلى ساحة صراع مفتوحة بين أمريكا و"القاعدة"، وليصبح البلد المنهار ضحية من جديد لموقعه المتميز الجاذب للاهتمام الدولي.

ورغم كل هذا، فالتساؤل مشروع حول أسباب عدم فعالية الحلول المطروحة من قبل المنظمات الدولية لحل المشكلة الصومالية. لماذا نجد أن الصومال تُعقد له كل هذه المؤتمرات وتخصص له كل هذه الصناديق الإغاثية والمعونات والتي توضع بها ملايين الدولارات، ثم نجد الأزمة لا تحل، والشعب الصومالي يزداد شقاء ومعاناة يوماً بعد يوم؟ لقد تعدت المؤتمرات الدولية الخمسة عشر مؤتمراً منذ انهيار الحكومة المركزية، وفي ظلها تم تشكيل أكثر من خمس حكومات، وتوالى كذلك خمس رؤساء في أقل من عقدين من الزمن، وكلها باءت بالفشل وانهارت.

في الأول من شباط / فبراير 2010 صدر "ميثاق من أجل الصومال"<sup>4</sup>، وهو يكشف عن سياسة المجتمع الدولي إزاء البلد، إذ جاء فيه ما يلي: "لقد حان الوقت للعمل المتعدد الأطراف أن يركز على حل الأزمة في الصومال بدلاً من مجرد إدارتها". ويكمل: "نشاهد اليوم محوراً محتملاً من الأزمات يربط ما بين منطقة القرن الإفريقي والوضع في اليمن، وقد يمتد أيضاً إلى أفغانستان. ومع تزايد العمل العسكري في أفغانستان، تشير تقارير إلى انتقال عدد متزايد من الإرهابيين إلى الصومال واليمن. وكذلك يعتقد أن المجموعات المتطرفة في الصومال قد أنشأت صلات وثيقة مع مجموعات

أخرى في اليمن، حيث يعيش نحو مليون صومالي حالياً. بالإضافة إلى ذلك، فإن حوادث القرصنة في خليج عدن تزيد من تغذية عدم الاستقرار في المنطقة".

<sup>4</sup> "ميثاق من أجل الصومال" رسالة وزعتها الأمانة العامة للجامعة العربية عقب لقاء الأمين العام عمرو موسى، وفرنكو فراتيني في الدوحة.

توفرا، المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني،  
والمثقفين، والعلماء الدينيين، والزعماء التقليديين،  
للعب دور تكميلي في ترجيح الكفة لصالح الجهود  
البناءة. وبغير ذلك، وفي ظل عدم قدرة أي طرف  
من أطراف الصراع على الحسم العسكري لصالحه،  
فستظل حالة الغموض وعدم الاستقرار تشكل  
العنوان الأبرز للمشهد الصومالي على المدى  
المنظور!